

**Autorité de la chose jugée : une  
demande en paiement du solde  
d'une créance est recevable  
lorsque la décision antérieure  
était limitée au montant  
initialement réclamé (Cass. com.  
2015)**

Identification			
<b>Ref</b> 53138	<b>Juridiction</b> Cour de cassation	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Rabat	<b>N° de décision</b> 347/2
<b>Date de décision</b> 20150521	<b>N° de dossier</b> 2013/2/3/762	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b> Commerciale
Abstract			
<b>Thème</b> Autorité de la chose jugée, Procédure Civile		<b>Mots clés</b> Solde de créance, Rejet, Recevabilité, Limites de la demande, Identité d'objet, Exception de chose jugée, Demande en paiement, Créance, Autorité de la chose jugée, Action en justice	
<b>Base légale</b>		<b>Source</b>	

## Résumé en français

Ayant constaté qu'une première décision, devenue irrévocable, avait condamné un débiteur au paiement d'une somme déterminée tout en relevant que le montant total de la créance était supérieur, une cour d'appel en déduit exactement que l'autorité de la chose jugée ne fait pas obstacle à une nouvelle demande en paiement portant sur le solde qui n'avait pas été réclamé. En effet, la première juridiction ayant statué dans les strictes limites de la demande dont elle était alors saisie, elle n'a pas tranché le sort du reliquat de la créance, ce dont il résulte que l'objet des deux demandes n'est pas identique au sens de l'article 451 du Dahir des obligations et des contrats.

## Texte intégral

و بعد المداولة طبقا للقانون:

حيث يستفاد من مستندات الملف، ومن القرار المطعون فيه ان المطلوب عبد الرزاق (ق.) قدم بتاريخ 2010/12/3 مقالا الى المحكمة

الإدارية بالدار البيضاء عرض فيه أنه في إطار العلاقة التي كانت تربطه بشركة (ك.) التي اندمجت مع شركة (و.) امتنعت عن تسوية الوضعية المالية تجاهه وسبق له إنذارها من أجل أداء مبلغ مجموعة من الملفات قدرت بما مجموعه 1227805 درهم، وتقدم بدعوى من أجل إجراء خبرة حسابية صدر بشأنها حكم عن المحكمة التجارية بالدار البيضاء في الملف عدد 2006/11970 قضى عليها بأدائه لها مبلغ 312198,57 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الطلب والصائر معتمدا تعليلا مضمنا < مضيئا أن هذا الحكم أيد استنافيا بمقتضى القرار عدد 2010/1919 في الملف عدد 6/08/1328 بتاريخ 2010/4/13 وتم تنفيذه من لدن المدعي (المطلوب) الذي التمس الحكم على الطالبة بأداء 330.938,50 درهم المبلغ التكميلي بين المبلغ المحكوم به وهو 312198,57 درهم ومبلغ 643137,07 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الطلب. وبعد جواب المدعى عليها والدفع بكون الحكم القاضي للمدعي بالأداء اكتسب قوة الشيء المقضى به عملا بالفصل 451 من

( هكذا ) وفساد التعليل الموازي لانعدامه ذلك أن محكمة الاستئناف اعتمدت فيما ذهبت إليه ما التمسه المطلوب في الملف الابتدائي عدد 2006/6/11970. إذ أنه بالرجوع إلى القرار الاستنفايي المؤيد للحكم الابتدائي عدد 12728 الصادر في الملف عدد 2006/06/11970 يتضح أن المطلوب سبق له أن التمس من خلال استنفايه الفرعي الحكم بتأييد الحكم المستأنف في مبدئه مع رفع المبلغ المحكوم به إلى 643.137,07 درهم وأداء الطاعنة له تعويضا عن الضرر قدره 200.000 درهم والفوائد القانونية وأن القرار المطعون فيه لم يرتكز على وقائع القرار عدد 2012/1919 المؤيد للحكم الابتدائي عدد 12728 في الملف عدد 2006/06/11970 المدلى به من المطلوب ابتدائيا واقتصر على ما التمسته خلال المرحلة الابتدائية دون التحقق من ثبوت التماسه خلال المرحلة الاستئنافية بمقتضى استنفايه الفرعي برفع المبلغ المحكوم به إلى 643.137,07 درهم مضيئا أن القرار المطعون فيه خرق مقتضيات الفصل 451 من ق ل ع مادام أن الطلب أسس على نفس الأسباب وبين نفس الأطراف عندما تم الحسم فيه بمقتضى القرار الاستنفايي المذكور الصادر بخصوص الدعوى الأولى مستدلة بالقرار الصادر في 76/5/11 تحت عدد 275 في الملف الشرعي عدد 42.110 وان المحكمة لم تتحقق من ذلك وأساءت تطبيق مقتضيات الفصل 451 من ق ل ع.

لكن، حيث أن محكمة الاستئناف التجارية مصدره القرار المطعون فيه لما تبين لها من الوثائق المعروضة عليها خصوصا الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء تحت عدد 12728 في الملف رقم 2006/11970 أن المطلوب وان كان حدد مديونية الطاعنة تجاهه في مبلغ 1227805 درهم فإنه لما أمرت هذه المحكمة بإجراء الخبرة وأسفرت عن أن رصيد الصندوق المتنازع عليه بينهما هو مبلغ 643.137,07 درهم وأن مديونية المطلوبة تتحدد في مبلغ 312198,50 درهم وتبين للمحكمة أن ما اعتمده الخبرة غير صحيح وقضت للمطلوب وفق طلبه النهائي الذي اقتصر على إجراء خبرة ثانية والحكم له بمبلغ الخبرة وان هذا الحكم وان أصبح نهائيا وتم تنفيذه فإنه لا يمنع المطلوب من طلب الفرق بين المحكوم به له وما هو مستحق فعلا له. وبتعليلها < معتبرة عن صواب أن مقتضيات الفصل 451 من ق ل ع غير متوفرة في النازلة اعتبارا منها أن المحكمة في القرار السابق لم تحسم في المبلغ المطالب به بمقتضى الدعوى السابقة فجاء قرارها على النحو المذكور غير خارق للمقتضى المحتج بخرقه ومعللا تعليلا سليما وكان ما بالوسيلة غير جدير بالاعتبار ./.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات الاعتيادية بمحكمة النقض بالرباط.